الأمر التنفيذي 08-2023
تعديل الأمر التنفيذي رقم 2 (لسنة 2020) المعني بتعزيز التزام الولاية بالقضاء على وباء المواد الأفيونية

حيث إن عدد الوفيات الناجمة عن تعاطي الجرعات الزائدة مستمر في الارتفاع على مستوى البلاد وفي ولاية إلينوي نتيجة لإمدادات الأدوية الملوثة بالفنتانيل، والعقاقير الخطرة الجديدة الأخرى، وشبكة إمداد المخدرات غير المشروعة الذكية والمتطورة، وكذلك احتياجات الصحة السلوكية الملحة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد 19 وآثارها،

وحيث أظهرت بيانات هيئة الصحة العامة في إلينوي (IDPH) زيادة بنسبة 40% في الوفيات الناجمة عن تعاطي الجرعات الزائدة من المخدرات من عام 2019 إلى عام 2022، وأن 3908 أشخاص من سكان إلينوي وأحبائهم قد راحوا ضحية جرعات المخدرات الزائدة في عام 2022،

وحيث إن هذه الأزمة المستمرة تستلزم استجابة قوية ومستمرة للحد من الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة وتقليل الآثار الضارة الأخرى لتعاطي المخدرات في مجتمعاتنا،

وحيث يجب على المسؤولين وعلى السكان مقاومة التعب في جهودنا، وتعزيز مواصلة التأكيد على مدى أهمية التصدي لهذه الأزمة الصحية العامة،

وحيث إنه من أولويات ولاية إلينوي التي تتوافق مع المبادرات الفيدرالية أن تدعم الولاية استمرارية الرعاية التي تشمل خدمات الوقاية، والحد من الأضرار، والعلاج، والتعافي المتوفرة للجميع على قدم المساواة وطوال الحياة.

وحيث إن استجابتنا يجب أن تكون هي الأخرى رشيقة وحاذقة في التصدي للعقاقير الخطرة الجديدة، مثل عقار الزايلازين،

وحيث يلزم كذلك توجيه الاهتمام بجميع الأفراد المتضررين والضعفاء في مجتمعاتنا، كأفراد الأسر المتضررين، والضحايا الناجين من الجرعات الزائدة، والأطفال والأسر المعنيين بحماية الأطفال أو لهم قضايا بالمحاكم أو نظام العدالة الجنائية،

وحيث توجد أزمة في القوى العاملة بمجال الصحة السلوكية تعيق التصدي لمخاطر الجرعات الزائدة وجهود العلاج،

وحيث إن الاستجابة القوية تستلزم تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية في ولاية إلينوي، ومن بينها هيئة الخدمات البشرية، وهيئة الصحة العامة، وإدارة خدمات الطفل والأسرة، وإدارة الإصلاحيات، وهيئة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة، والمكتب الإداري لمحاكم إلينوي، وهيئة التأمين في إلينوي، وغيرها من الجهات الحكومية،

وحيث نتوقع نتيجة الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لولاية إلينوي أن يستمر تلقي الولاية الأموال من التسويات الوطنية المتعددة الولايات للمواد الأفيونية على مدار فترة الـ 18 عامًا القادمة، وذلك من الأحكام والتسويات القضائية في دعاوى وباء المواد الأفيونية والأزمات الصحية العامة الناتجة عنه، والتي ستخصص وفقًا لاتفاقية تخصيص أموال تسويات المواد الأفيونية في إلينوي (Illinois Opioid Allocation Agreement)،

وحيث إن استخدامات الصندوق الائتماني الحكومي لعلاج المواد الأفيونية في إلينوي (Illinois Opioid Remediation State Trust Fund)، ووفقًا لاتفاقية تخصيص أموال تسويات المواد الأفيونية في إلينوي، قد اعتُمدت وسيستمر اعتمادها من قبل "اللجنة التوجيهية للوقاية من جرعات الأفيون الزائدة والتعافي منها (Opioid Overdose Prevention and Recovery Steering Committee)" (اللجنة التوجيهية) التي تشكلت بموجب الأمر التنفيذي رقم 2 (لسنة 2020) والتي تتلقى توصيات استشارية من اللجنة الفرعية التابعة لها، والمجلس الاستشاري لعلاج المواد الأفيونية في إلينوي (Opioid Remediation Advisory Board)، على النحو المبين تفصيلًا في الأمر التنفيذي رقم 19 (لسنة 2022)،

وحيث من المقرر حاليًا أن تنتهي فترة اللجنة التوجيهية المشكّلة بموجب الأمر التنفيذي رقم 2 (لسنة 2020) في 30 سبتمبر 2023، وتكون خاضعة للتجديد بموجب أمر تنفيذي لاحق.

بناء على ما تقدم، أمرت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي، بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب المادة الخامسة من دستور ولاية إلينوي (Article V of the Constitution of the State of Illinois)، بتعديل الأمر التنفيذي 2 (لسنة 2020) على النحو التالي:

I. اللجنة التوجيهية للوقاية من جرعات الأفيون الزائدة والتعافي منها
في ضوء العمل المستمر "للجنة التوجيهية للوقاية من جرعات الأفيون الزائدة والتعافي منها" (اللجنة التوجيهية)، وفي ظل أدائها لمهامها خلال السنوات القادمة، لتفعيل "اتفاقية تخصيص أموال تسويات المواد الأفيونية في إلينوي"، فإنني آمر بتجديد عمل اللجنة التوجيهية، وما يتبع لها مما يشمل على سبيل المثال لا الحصر اللجنة الفرعية التابعة لها و"المجلس الاستشاري لعلاج المواد الأفيونية في إلينوي"، وأن تستمر اللجنة حتى يُلغى "الصندوق الائتماني الحكومي لعلاج المواد الأفيونية في إلينوي"، الذي أنشئ بموجب المادة (30 ILCS 105/6z-133) من قانون إلينوي.

II. بند الاستثناء

لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. لا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي جهة من الجهات الحكومية في الولاية أو يفسر على أنه إعادة تكليف أو إعادة هيكلة لأي جهة.

III. الأوامر التنفيذية السابقة

يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف من أي أمر تنفيذي سابق آخر.

IV. بند استقلالية النصوص

إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي من أي محكمة ذات اختصاص فلا يؤثر هذا البطلان على النفاذ والسريان الكاملين لبقية الأحكام. فأحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام مستقلة.

V. تاريخ النفاذ

يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

_____

جيه بي بريتزكر، الحاكم

صادر عن الحاكم: 29 سبتمبر 2023
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 29 سبتمبر 2023